الجزائر
بوسعد عيش

طبع هذه الفترة خطابانِ مِفصليّان ألقاهما الملك، واحدٌ في العام ١٩٧٩ والآخر في العام ١٩٨٦، فوجّههما إلى المعماريّين المغاربة، مشجّعًا إيّاهم على إنجاز عملهم على أكبر قدر من الجودة و«الأصالة»، مستشفّين الإلهام أكثر فأكثر من الخواصّ الإقليميّة والمحلّية. لكنّ نتيجة هذين الخطابَين، ضمن السياق السياسيّ الذي كان سائدًا في ذلك الوقت، جاءت على عكس تلك المتوخّاة. فقد تحوّل الإنتاجُ المعماريّ إلى طابعٍ نمطيّ نسبيًّا، واختلف كلّ الاختلاف عن الفترات السابقة من حيث الإبداع والمعاصرة، حيث لجأ إلى القناطر، والآجرّ الأخضر، وبلاط الزلّيج في محاولة منه للحفاظ على «الأصالة»، فاقدًا كلَّ صلةٍ بحجم المشروع أو اندماجه في البيئة المحيطة.

أمّا مشاريع الإسكان الاجتماعيّ، كمشروع دار الأمان لعبد العزيز لزرق وعبد الرحيم شاراي أو مشروع المسيرة لإيلي جايولون، فكان لها وقع مثير للاهتمام في هذا السياق.

في مطلع الثمانينات، أُنشئت المدرسة الوطنيّة للهندسة المعماريّة تحت إشراف وزارة الداخلية، فكانت المدرسة المعماريّة الأولى والوحيدة في البلاد على مدى فترة طويلة.

القرن الواحد والعشرون

شكّلت أواخر تسعينات القرن العشرين وأولى سنوات القرن الواحد والعشرين منعطفًا تحوّليًّا في مجال العمارة. فكانت للجيل الجديد من المعماريّين، ولأنواع جديدة من المشاريع التجاريّة والسياحيّة والمنتمية لقطاع الخدمات، ولانفتاح البلد باندفاع كبير على الاستثمارات الدولية، مساهمةٌ فعّالة في تشجيع الإنتاج المعماريّ الذي تميّز بالجودة، في الكثير من الأحيان، مقارنةً مع الإنتاج في بلدان مشابهة في الفترة نفسها. فتجلّت ملامح العمارة المعاصرة في المشاريع الكبيرة التي نفّذتها وكالات معماريّة مغربيّة جديدة، أو حتّى وكالات قديمة العهد تمكّنت من اللحاق بركب التجديد وفرض وجودها على الساحة.

ابتداءً من منتصف العام ٢٠٠٠، اطّردت إحدى الظواهر الجديرة بالذكر ألا وهي الاستعانة بـ«نجوم» العمارة العالميّة. وما لبثت هذه «الأسماء اللامعة» في مجال العمارة العالميّة، أمثال OMA ونورمن فوستر وجان نوفيل، وغيرهم ممّن تمّت استشارتُهم مباشرة من قِبَل أصحاب المشاريع الناشطين على الصعيدين العامّ والخاصّ، أن وجدت في المغرب مجموعة من المستثمرين المبهورين بهذه «النجوميّة» المعمارية. حتّى صار من المستحيل تقريبًا لمكتب مغربيّ للهندسة معمارية أن يتبنّى مشروعًا واسع النطاق من دون الارتباط بأحد الأسماء العالميّة. وانتهى الأمر بهذه النزعة أن طرحت إشكاليّة، فصار من الممكن معاينة حدودها نظرًا إلى الترحيب المحلّي المتحفّظ أحيانًا إزاء هذا النوع من المشاريع.

مرحلة ما بين ١٩١٠ و١٩٣٠:
وفرة فنّيّة وغزارة معماريّة موريسكيّة

في تلك الحقبة، أصدر الحاكم جنّار مرسومًا يُحدد فيه الطراز الموريسكيّ نمطًا معماريًا رسميًّا للدولة، في محاولة لكسب تعاطف أهل البلد، فينضمّ بذلك أسلوب معماريّ إلى مجموعة من الأساليب المنتشرة في الجزائر منذ بداية الاستعمار. عليه، وإلى جانب بروز فرنسا في صورة «الوصيّ الحامي» المعنيّة بحماية التقاليد والسهر عليها، حملت شعبيّةُ هذا النمط العمارةَ في بداية القرن العشرين في اتّجاه جديد. وما لبث هذا النمط أن انتشر من خلال العديد من المباني، ترافقه توصيات جماليّة دقيقة تستشهد بالفنون التقليدية. نذكر من النماذج الأكثر دلالة مبنى غاليري دو فرانس للمعماريّ هنري بول بوتيه، الذي تمّ افتتاحه في الجزائر في العام ١٩١٤، مستعيدًا العناصر الموريسكيّة المعتمدة في المغرب العربيّ أو حتّى في إسبانيا. وبتحوّل هذه المباني إلى رموز معماريّة فعليّة، راحت تلعب دورًا في السينوغرافيا المدينيّة بالعديد من المدن الجزائرية، فتساهِم في إدخال مراجع بصريّة جديدة كانت وليدة نوعٍ معيّن من التهجين.

الثلاثينات:
الاحتفال بالمئوية

أطلّت ثلاثينات القرن العشرين على ذكرى الاحتفال بمرور مائة عام على الاستعمار. أمّا الغاية من هذا الحدث الدلاليّ، الذي احتُفي به بالكثير من الأبّهة، فتمحورت حول منح البلاد انفتاحًا دوليًّا للمصادقة على الوجود الفرنسيّ في الجزائر وإعطائه طابعًا شرعيًّا، والتفخيم بتلك القوّة الاستعماريّة. وإن فشل هذا الحدث، من الناحية السياسيّة، في حجب بعض التجاوزات في سياسته، فقد شجّع في المقابل على إطلاق برنامج ضخم وطموح شَمَل المرافق العامّة الرئيسيّة التي تحمل راية الابتكار وروح الحداثة. فتميّزت المباني العديدة التي دُشّنت في تلك المناسبة، إلى جانب اعتمادها رموزًا معماريّة قريبة من الحركة الحديثة، بطابع جماليّ موريسكيّ يصبّ في خانة الحداثة المتوافقة مع ظروف البلاد. وكان لهذا التأثير الأيديولوجيّ والسياسيّ والمادّي الذي طال الطلب العامّ، أثرًا واضحًا على قصر الحكومة وبيت الزراعة، وهما من أعمال المعماريّ جاك غيوشان ومؤسّسة بيريه للأشغال. مع ذلك، لا تحجب رموز الحداثة تلك النهج الأقلّ تشدّدًا الذي يسير عليه بعض المعماريّين ممّن يقدّرون جماليّة الآرت ديكو المتمثّلة بموجةٍ كُشِفَ عنها متحفُ الفنون الجميلة في وهران (متحف ديمايت سابقًا) للمعماريّ جورج وولف، أو حتّى المسرح البلديّ بسيدي بلعباس للمعماريّ تشارلز مونتالان. وبينما شاعت هذه النزعة في باريس والدار البيضاء في الفترة ذاتها، اتّخذت في بعض الأحيان أشكالًا تتميّز أكثر بنكهة محلّية، على غرار قاعة المدينة في سكيكدة (فيليب فيل سابقًا) للمعماريّ تشارلز مونتالان، التي زاوجت بين الحداثة وعناصر من التراث.

أربعينات القرن وخمسيناته:
انطلاق الحداثة

تسببت الحرب العالميّة الثانية بتباطؤ شديد طال الأنشطة المرتبطة بقطاع البناء، فشكّلت بالتالي نقطة تحوّل على صعيد الممارسة المعماريّة والمدينيّة والإنتاج الخاصّ بهما. في مناخٍ سياسيٍّ وقع فريسةَ الغليان القوميّ، لعبت مشاكل النزوح الريفيّ والأزمة السكنيّة التي لحقت بالسكّان المسلمين على نحو خاصّ، دورًا بارزًا في طرح مسألة المساكن الجماعيّة التي يمكن أن تأوي أكبر عدد من الناس. وقد ناقش هذا الموضوع الجوهريّ الجيلُ الجديد من المعماريّين المؤيّدين لمدرسة لو كوربوزييه، بمناسبة اللقاء التاسع "للمؤتمر الدوليّ للعمارة الحديثة" CIAM في العام ١٩٥٣. بعدها في العام ١٩٥٦، استعاد د. بونس و م. ج. موريه في وهران وسيدي بلعباس فكرة المبنى على شكل خلايا النحل الذي نُفّذ في منطقة المقالع المركزيّة في الدار البيضاء في المغرب على يد كانديليس، ووودز وبوندیانسكي. أمّا البديل التأريخيّ الذي اقترحه فرناند بويون، فيصبّ في سياق نهج مختلف تمامًا. فقد نجح بويون في العامين ١٩٥٣ و١٩٥٥، ومن خلال جمعه بين الطابعَين الحديث والتقليديّ لبناء مدينتَي ديار السعادة وديار المحصول في الجزائر، أن يضمّ إلى قضيّته عدد من المعماريّين الذين يسعون إلى إيجاد معايير لتحديد الهوّية. في هذا الإطار، نذكر مدرسة البنات (١٩٥٦) للمعماريّ ج. بيجون، ومحطّة الطيران (١٩٥٧) للمعماريّين بورغا وتشالاند الواقعتَين في مدينة القلعة الجنوبيّة. ولا يخلو المشهد المعماريّ الجزائريّ خلال الخمسينات من التجارب المبتكرة، حيث تقف سوق سيدي بلعباس (١٩٥٦) للمعماريّ ماوري وكاندرائيّة القلب الأقدس في مدينة الجزائر للمعماريّين هيربيه ولوكوتور، شاهدتَين على حيوية المعماريّين في تلك الفترة وشغفهم بالابتكار.

بعد اندلاع الحرب في الجزائر مساهِمةً في تفاقم الصدمات التي خلّفها الاستعمار، طُرح مشروع قسنطينة، الذي وُضع قيد التنفيذ قبل استقلال البلاد بقليل، في محاولة لتسريع سياسة السكن الاجتماعيّ من خلال إطلاق برنامج إسكان واسع النطاق.